جدل اقتصادي

د. عمر الجميلي*: عودة الى موضوع الإطار المؤسسي من جديد: تعقيب على ورقة د. على مرزا

أتيحت ليس فرصة قراءة ورقة الدكتور علي مرزا المعنونة "التركيبة المؤسسية وغياب استراتيجية وسياسات تنمية مستدامة في العراق" والتي نشرت على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين بتاريخ 3.06.2022

لقد جرت العادة ان اعقب على أوراق الدكتور علي مرزا من منطلقين. الاول، هو اثراء النقاش العلمي بيننا كاقتصاديين. والثاني، ان هكذا نوع من النقاش هو ليس بحوار نخبوي بعيد عن الواقع بل على العكس من ذلك إذ أن له صله مباشرة بالتحديات غير المسبوقة التي يمر بها الاقتصاد العراقي. واجد ان هذا النقاش كان مثمرا الى الحد الذي جعل منه ان يكون أحد الأسباب التي تقف وراء كتابة الورقة موضوع التعقيب (انظر الهامش رقم 2، ص1).

وفي البدء علينا أن لا ننسى بان عراق اليوم يعيش في مرحلة انتقالية منذ عام 2003، وهذه المرحلة الانتقالية قد أخذت مدىً زمنيًا ليس بالقصير فيما ان بوادر الاستقرار لاتزال غائبة والى حد كبير. ونجد ان العراق كان ولايزال يعاني من ضعف مؤسسي واضح، وهذا ما ردده وزير المالية ونائب رئيس الوزراء على علاوي في اكثر من منبر (انظر Allawi, 2020). وقد صاحب ذلك جملة من الممارسات المتعلقة بالفساد والإجراءات البيروقراطية غير المواكبة لروح العصر والتي كان لها بالمجمل اثار ملموسة على اداء الاقتصاد وعملية التنمية خلال العقدين الماضيين.

وبالعودة الى ورقة د. مرزا، اود القول بأننا امام واحدة من الأوراق المهمة في الاقتصاد السياسي للتنمية في العراق. وعلى قدر اطلاعي فإني لم أجد ورقة مماثلة (باللغة العربية) تناولت موضوع دور المؤسسات في عملية التنمية في العراق.[1] وما يحسب للكاتب بهذا الخصوص امران:-

الاول: أنه قد تصدى الى موضوع شائك ذي بعدين متلازمين سياسي/اقتصادي وبقدر عال من الموضوعية والصراحة في التشخيص.

[1].اعتبر انا شخصيا احد المقصرين في هذا الجانب كوني قد كتبت وشاركت في كتابة عدد من الأوراق ولكنها باللغة الانكليزية. ولكني سأعمل على معالجة هذا القصور وذلك بتناول الموضوع وباللغة العربية في المستقبل القريب.

الثاني: انه بذلك يفتح بابًا واسعًا لأن يأخذ النقاش مديات جديدة غير مسبوقة في دراسة الاقتصاد العراقي، وبالتحديد مرحلة ما بعد 2003.

وحيث ان الورقة تناولت جملة من الأفكار العامة وتورد عددًا من السمات الخاصة بالعراق أجد من الضروري ان اطرح عددًا من النقاط الإضافية والتي يمكن وصفها بانها مكملة او اضافة لما ورد فيها.

تمثل الورقة محاولة جدية لوصف سمات مرحلة ما بعد 2003 عبر التركيز على العوامل المؤثرة والتي حالت وتحول دون تحقيق التوجه الوطني التنموي الجامع حسب الباحث (ص ص 7-9) وهي تشكل، كما أرى، المضمون الاساس للورقة. وسبق ذلك أن انتهجت الورقة مدخلًا تاريخيًا كتمهيد يسبق تناول الموضوع (الفقرة ثالثا، ص ص 4-6)، حيث حاول الباحث أن يمر على عدد من الحوادث التاريخية والسمات المجتمعية سواء قبل وبعد نشأة الدولة العراقية الحديثة في 1921. وأشار من ضمن ما أشار الى رسالة المغفور له الملك فيصل الأول في 15 آذار/مارس 1932، والتي مثلت منهاج عمل لبناء الدولة العراقية طيلة حقبة العهد الملكي (1921-1955). تناولت الرسالة عددًا من المواضيع التي تتعلق بشؤون الدولة والحكم وشمل ذلك ايضا عدد من المواضيع الاقتصادية ذات الصلة سواء في ملكية الاراضي الزراعية وقطاع التجارة وسبل النهوض بالصناعة وغيرها.

ثم انتقل الباحث بعد ذلك في نطاق سرده التاريخي بالإشارة الى فترات زمنية لاحقة بشكل ومضات مر خلالها سريعا بعدد من الأحداث المفصلية والتي كان لها دور في تشكيل الاقتصاد العراقي بصورته الحالية. أجد ان هذا المدخل ضروري لكونه يأخذ بعين الاعتبار نقطة جوهرية عند تناول الأوضاع والترتيبات المؤسسية بالتحليل في بلد ما وهو ما يصلح عليه في ادبيات *الاقتصاد المؤسسي الحديث بتبعية المسار* (*Path Dependence*) (North, 1990) وهو يدور باختصار حول فكرة ان ما حصل امس من احداث وقرارات يؤثر على خيارات وقرارات اليوم والتي تؤثر بدورها على ما يحصل غدا. بعبارة اخرى، انه لا يمكن اغفال التاريخ. ولكن كان بودي ان ارى تفصيلا اكبر وقد أجد العذر في ذلك أن الورقة لا تتسع للكثير من التفاصيل كونها معنية بالأساس بمرحلة ما بعد 2003. وهنا أجد من الضرورة الاشارة الى انه وفي الوقت الذي تجد كمًّا من الكتابات التي تناولت التاريخ الاقتصادي للعراق ولكن اغلبها يغلب عليها السرد الوصفي للأحداث بدون الخوض في جزئياتها، وبذلك فإن الصورة عادة ما تنقصها الكثير من التفاصيل الضرورية وهذا الامر يلقى على عاتق الاقتصاديين العراقيين (وانا أحدهم) مهمة تناول تلك الاحداث بالمزيد من البحث والتحليل لكونها تمثل مادة خصبة للمراجعة والاستفادة من أخطاء الماضي وخصوصا عندما يكون ذلك متعلقا بسياسات التنمية.

وفي نفس السياق يشير الباحث في فقرة مطولة (ص6) بدء فيها بالقول (ومن المناسب الاشارة الى ان الجهود التنموية قبل عام 1980 لم تؤدِ إلى تنمية ونمو مستدامين في القطاع/الناتج غير النفطي) وهو ما اتفق معه عليه تماما. وهو بخلاف ما ذهب اليه الكثير من الاقتصاديين، والذين اعتبروا ان مرحلة الحروب وما لحقها من حصار هي نقطة تحول في مسار التنمية متناسين ان الجهود التنموية وبالأخص مع كل ما تحقق وخاصة في مرحلة الفورة النفطية وحتى عام 1980، كانت التنمية تعاني من غياب الاستدامة وتعتمد بالدرجة الاساس على ما يأتي به الريع النفطي.

وعودة الى موضوع تعقيبي والذي يركز بالدرجة الأساس على الجانب الفكري المتعلق *بالاقتصاد المؤسسي الحديث* (New Institutional Economics)، وعلى وجه التحديد ما يتعلق بالاقتصاد المؤسسي الحديث والتنمية في البلدان النامية. ففي الوقت الذي اتفق فيه مع الباحث حول الانتقادات الموجهة للنموذج المقدم من (2012,2019) and Robinson Acemoglu. (انظر مثلا Sachs 2012, Subramanian 2012) والذي يمكن القول بأن المؤلفان يبدو بأنهما سعيا لطرح نظرية ذات أفق تطبيق عالمي، فإني مع الرأي الذي ذهب إليه الباحث حول ضرورة الاستفادة من النموذج في تحليل البعد المؤسسي للعراق. وهنا اود ان أشير بأنه كانت لدي محاولة مشتركة مع الاستاذ الدكتور بسام يوسف للاستعانة بالنموذج اعلاه (مع ذكر جمله من الانتقادات المتعلقة بالنموذج نفسه) وذلك بإسقاطه على الواقع العراقي. والهدف الاساس هو الاستفادة من فكرة التفاعل ما بين المؤسسات السياسية والاقتصادية وما يترتب عليه من نتائج. وقد سعينا الى تجاوز ذلك القصور عبر بناء منهج للتحليل يتناسب وواقع حال بلد نامي مثل العراق. واجد من المفيد الإشارة الى التالي:

1. ان دوغلاس نورث (Douglas North)، وهو احد الآباء المؤسسين للاقتصاد المؤسسي الحديث، قد بين وبصريح العبارة بان استبدال *القواعد* (rules) الاقتصادية والسياسية للدول النامية بتلك الموجودة في اقتصاديات السوق في العالم الغربي سوف لا توفر بالضرورة الشروط المطلوبة لتحسين الأداء الاقتصادي في الدول النامية North 1995: 25.
2. لقد أشار lin و Nuget (1998) الى ان التنمية الاقتصادية والمؤسسات لهما علاقة باتجاهين. فمن جهة، يمكن أن تؤثر المؤسسات على كلا من مستوى ومسار التنمية الاقتصادية. ومن جهة اخرى، إن التنمية الاقتصادية يمكن وبشكل متكرر ان يكون سببا في حصول التغيير المؤسسي.
3. ويذهب الاقتصادي (Chang, 2011) إلى الرأي القائل ويؤيده آخرون في ذلك بأن هنالك علاقة سببية تتمثل في ان الترتيبات المؤسسية تؤدي الى تحقيق النمو، ولكن هنالك ايضا علاقة بالاتجاه المعاكس وهو ان تحقيق النمو يقود الى ترتيبات مؤسسية افضل. وبذلك نحن امام علاقة باتجاهين.

واعود هنا الى النقطة التي أثارها الدكتور مرزا حول العراق وهي ان دعوة الاصلاح وان جاءت من داخل او قريبة من أركان النظام السياسي القائم ولكن يبدو أنها لا تجد ذلك القدر المطلوب من الاهتمام، وهنا لابد من القول ان موضوع الاصلاح لا يشكل خيارا في الوقت الحاضر بقدر ما يكون ضرورة لابد منها، حتى وان ترتب على ذلك جملة من القرارات التي ليست ذات شعبية بين جمهور الناخبين. أما الاصرار على دوام الأمر على ما هو عليه فيمكن ان تترتب علية نتائج لا يمكن السيطرة عليها ان لم تكن عاجلا فآجلا في ظل وجود العديد من التحديات، ولاسيما ما يتعلق منها باستحالة دوام أسعار النفط الحالية ومشكلة المياه المتفاقمة وهما ما اطلق عليهما الباحث (وصفة لكوارث قادمة).

واختم تعقيبي بالقول بذكر نقطتين وان كان جزء منه على ما يبدو يدخل في باب الأماني بعيدة التحقيق.

الاولى: ان الورقة موضوع النقاش، يمكن ان تشكل ورقة مرجعية لمشروع بحثي تتبناه إحدى المؤسسات البحثية العراقية كبيت الحكمة على سبيل المثال وبالتعاون مع شبكة الاقتصاديين العراقيين، حيث يصار إلى تبني هكذا مشروع بحثي وتخصيص المبالغ اللازمة له.

الثانية: اتمنى ان تأخذ الورقة (بعد تناول بعض النقاط بتفصيل اكثر) طريقها لتكون فصلا مستقلا من الطبعة الثانية لكتاب الباحث المعنون (الاقتصاد العراقي: الأزمات والتنمية، 2018).

آمل ان يتحقق ذلك في وقت ليس بالبعيد وان تحقق هذا فإنه سيمهد الطريق لاحقا الى بلورة واقتراح عدد من الحلول لمواجهة التحديات القائمة والتي يحتاجها صانع القرار.

(*) باحث وكاتب اقتصادي عراقي

References

مرزا، علي (2018).الاقتصاد العراقي – الأزمات والتنمية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت

Acemoglu, D. and Robinson J. A. (2012). Why Nations Fail: the origins of power, prosperity and poverty. London: Profile Books.

Acemoglu, D. and Robinson, J. A: (2019). Rents and economic development: the perspective of Why Nations Fail. *Public Choice*, 181, 1/2: 13–28 doi.10.1007/s11127-019-00645-z.

Allawi, Ali (2020). *The Political Economy of Institutional Decay and Official Corruption—The case of Iraq*. Presentation to the US-Europe-Iraq Track II Dialogue Convened by the Atlantic Council and Konrad-Adenauer-Stiftung and supported by DT Institute March 2-4, 2020 in Berlin. Available at http://iraqieconomists.net/en/2020/05/19/the-political-economy-of-institutional-decay-and-official-corruption-the-case-of-iraq/; accessed November 26, 2021.

Chang, Ha-Joon (2011), 'Institutions and economic development: Theory, policy and history', *Journal of Institutional Economics*, 7: 4, pp. 473–98.
Lin, J., & Nugent, J. B. (1995). Chapter 38 Institutions and economic development Handbook of Development Economics. *J. Behrman & TN Srinivasan (Ed.)*, *3*(Part 1), 2301-2370.

North, D. (1990), *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*, 24th ed., New York, NY: Cambridge University Press.

North, D. C. (1995). *The new institutional economics and third world development*, 17.

Subramanian, A. (2012). 'Which Nations Failed?' *The American Interest*. Available at https://www.the-american-interest.com/2012/10/30/which-nations-failed/; accessed July 8, 2021.

Sachs, J. (2012). 'Government, Geography and Growth: the True Drivers of economic Development'. *Foreign Affairs*.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 6 حزيران 2022

http://iraqieconomists.net/ar/